# السلطة الرابعة بين الحقوق والواجبات..

## د. سيد نوفل

**أكتوبر**

منذ ثلاثة أعوام ، حضرت خطابا لرئيس الجمهورية فى قاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة . وكنت أجلس فى الصف الأول . . وجاء أخ صحفى يبحث عن مقعد بين زملائه فلا يجد . . ووجدت الأسى يحتويه . وتذكرت الامتحان المتصل الذى يؤديه الصحفى ، وخاصة صانع الأخبار ، طوال الأيام والليالى . . وتخليت له عن مقعدى ، وجلست بجوار السفير الأمريكى السابق فى الصف الثانى . . وسألنى هيرمان أيلتز : لماذا تخليت عن مقعدك ؟ ! فقلت : كنا فى العهد البائد نسمى الصحافة صاحبة الجلالة . فأى اسم تراه لها الآن ؟ ! فقال : صاحبة الجلالة الإمبراطورية ! ! وضحكنا وعرف الجواب . .

د . طه حسين

د . محمد حسين هيكل

والأمريكيون لم ينسوا بعد الآثار المترتبة على قضية ووترجيت تلك التى أشعلت الصحافة الأمريكية نارها ، وأحرقت نيكسون وإدارته الجمهورية ، ومهدت لكارتر وإدارته الديموقراطية . .

ونحن لانزال نذكر قضيتى البدارى وتراهة الحكم فى عهد الملك فؤاد ، وقضيتى الجيل الأصفر والأسلحة الفاسدة فى عهد الملك فاروق . . وغيرها من القضايا التى كشفت أسرارها الصحافة المصرية الرائدة . . وكان لها دورها فى الاطاحة بالحكومات ، وفى التمهيد لثورة ١٩٥٢ . . ونحن أشد تذكرا لحرب ١٩٧٣ ، التى كتب فيها عدة صحفيين إسرائيليين كتاب التقصير ، وسجلوا بشهادة الأعداء فى أروع بيان ملحمة النصر المصرى الخالد والعجز الإسرائيلى الشامل . . ومهدوا لتحقيقات لجنة « جرانات » فى أسباب الهزيمة الإسرائيلية ، وللإطاحة من بعد بحكومة حزب العمل الذى حكم إسرائيل منذ نشأتها وطوال ثلاثين عاما

■ دار كل ذلك وكثير من مثله بخاطرى بعد مطالعة بيان السيد منصور حسن الأخير عن مشروع قانون الصحافة . ووجدت الموضوع يشدنى إلى الكتابة فيه ، وخاصة أن الأمور تسير على عجل فى إقرار المشروع . . كما أننى طالعت المسئولين برأيى فيما أذيع بشأنه منذ عامين . . فأيدت التعديل للأوضاع الصحفية الحالية بما يتفق ومسئوليات العهد الجديد . . لكننى لم أحمس لتسمية الصحافة بالسلطة الرابعة . .

وكان مصدر التردد فى هذا هو أن العبرة بالمسميات لا بالأسماء . والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لها إجراءاتها وقوانينها وأحكامها النافذة على المواطنين جميعا . ولهذا حميت بالسلطات . . أما الصحافة فلها رأى وفكر وتوجيه ولاتملك على المواطنين سلطانا . . كما أننا نعيش فى العالم الديموقراطى الحر الذى تتبع نظامه الدستورى العام ، وليس يجمل أن نكون نمطا فريدا فيه . .

لكن هذا المأخذ قد زالت أسبابه بتسمية الصحافة سلطة شعبية مستقلة ، تمارس رسالتها بحرية فى خدمة المجتمع . وذلك تعبيرا عن اتجاهات الرأى العام ، وإسهاما فى تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير ، وفى إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة ، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين . . كما أن الإحراج الذى انتهى إليه الموضوع قد أكد أن للتجارب والممارسات أحكامها ، وزاد الرجاء فى سداد الإحراج للمشروع وتنقيده . .

• • •

وليست أعنى فى هذا المقام بالحقوق التى كفلها مشروع القانون لرجال الصحافة . فتقييدها لاريب فيه بحكم النصوص المتكاملة . ويسهر أصحاب هذه الحقوق عليها ويتمسكهم بها . . ولايضيع حق وراءه مطالب وخاصة إذا كان صحفيا ! ولكن الذى يحسن العناية به هو الضمانات الخاصة بالمواطن وبدعم مستوى الصحافة المصرية . .

وفى هذا قد تم تصحيح خطأ استمر سنوات طويلة . وهو قيام بعض الصحف على التجريم لمواطن لم يصدر ضده حكم قضائى بهذا التجريم ، أو السبق إلى تجريمه أثناء المحاكمة . . ورفض النشر للتعليقات الواردة من هذا المواطن . فقد حظر المشروع على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة مما يؤثر على مراكز الأشخاص المعنيين . كما أوجب نشر التصحيحات التى يقدمونها تعقيبا على ما ينشر عنهم . وجدير بالملاحظة فى هذا الشأن الاستثناء الوارد بجواز الامتناع عن النشر ، إذا انطوى التصحيح على المساس بمصلحة الدولة العليا ، فمن الخير تحديد معنى هذا الإصرار ومفهومه ، وتلافى العموم الذى قد يؤدى إلى الأضرار

أحمد لطفى السيد

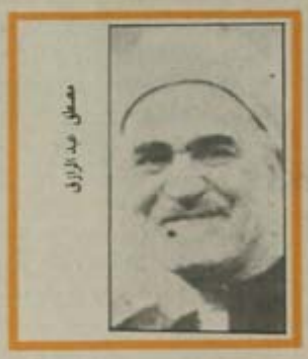
مصطفى عبد الرازق

حافظ عفيفى

منصور حسن

بحقوق المواطنين . ونحن نذكر فى هذا المقام عبارة حملة النظام الاجتماعى الواردة فى تصدير ١٩٢٣ ، وكيف أحتفلت تأويلاتها وحاولت بعض الحكومات استغلالها . وهذا التحديد من الممكن أن يتولاه المجلس الأعلى للصحافة إذا لم يتيسر فى مجلس الشعب .

■ ومن الأمور ذات الأهمية العامة الاختصاص الأول للمجلس الأعلى للصحافة وهذا نصه : « اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتنميتها وتطويرها ، بما يساير التقدم العلمى الحديث فى مجالات الصحافة ، ومدها إقليميا إلى أوسع رقعة . وله فى سبيل ذلك إنشاء صندوق لدعم الصحف . . »

فتنمية الصحافة المصرية ، ودعم دورها القيادى : مصريا وعربيا ودوليا ، هو فى مقدمة الواجبات الملقاة على السلطة الرابعة فى العهد الجديد . وهو فى طليعة المسئوليات الملقاة على عاتق رجال الصحافة فى مرحلة البناء الذاتى الوطنى .

وفى هذا المقام ، وتذكيرا بالماضى القريب أشير إلى أمرين . . الأول ، حين أنشئت أول صحيفة مصرية صميمة فى مطلع عهد الاستقلال عام ١٩٢٢ ، وهى صحيفة « السياسة » اليومية ورديتها « السياسة الأسبوعية » . . فلقد نحرى مؤسسوها وعلى رأسهم أحمد لطفى السيد ، أن تكون مثالا للتقدم العاصر ، ونموذجا للممارسة السياسية الموضوعية ، المبرأة من النفاق واللغو والمطامع الوطنية والشخصية . وكان المثل الأعلى لهم فى هذا هو صحيفة « الطان » أو الزمان الفرنسية المعروفة بنهج التعقل والاتزان . .

ومضت السياسة اليومية فى النهج السياسى الذى اختطته تدعو إلى الوحدة الوطنية والعمل الجماعى للاستقلال ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس المساواة وتكافؤ الفرص . .

ومضت « السياسة الأسبوعية » خالصة للعلوم والآداب وللثقافة والتربية الرفيعة . يكتب فيها أعلام مصر العربية الدكتور هيكل ، وطه حسين ، ومصطفى عبد الرازق ، ومحمود عزمى ، ومحمد توفيق دياب ، وحافظ عفيف ، وغيرهم من الشباب والشيوخ البارزين . . ويقوم بدور قيادى فيهم أحمد لطفى السيد . . وكان نجاحهم فائقا فى تحبيب الشباب إلى العلم والمعرفة والثقافة بألوانها الرفيعة . . وكان هوسنا ، نحن ناشئة ذلك الزمان ، بالسياسة الأسبوعية وبالبلاغ الأسبوعى من بعد – كان أشبه ما يكون بهوس الناشئة بكرة القدم فى هذه الأيام . وعلى صفحات السياسة الأسبوعية أسست جامعة القاهرة قبل أن تفتتح رسميا بالجيزة عام ١٩٢٥ . . . وكانت مرجعا وثيقا لرجال العلم والصناعة والزراعة مثلما كانت مرجعا وثيقا لرجال الأدب والتربية والثقافة . . .

ولكن الصراع الحزبى الرهيب ، ينفخ فى ناره السلطان الأجنبى ، أدى إلى القضاء على هذا النهج البناء . . ولم يخفف من حدة الصراع إلا تفاقم المخاطر الاستعمارية البريطانية . . وحينئذ التف الوفديون والأحرار الدستوريون . . وظل التلاقيهم إلى أن مات سعد . . فانت معه الوحدة الوطنية . . وتعطلت مسيرة الاستقلال والتنمية . . ونحم من جديد الصراع الحزبى الفتاك ، واتسعت آفاقه على مرور الأيام ، وحتى ثورة ١٩٥٢ . .

■ ومن ذلك يبين فى جلاء أن الحكم النزيه والمعارضة البناءة هما الدعامتان الأساسيتان لبناء الحرية الصحفية السليمة والخلاق الموضوعى الوطنى المثمر .

والأمر الآخر هو أثر الصحافة المصرية فى العالمين العربى والاسلامى فى بداية حركة الاستقلال للمغرب العربى قدم إلى مصر الحبيب بورقيبه وعلال الفاسى وسائر زعماء الحركة المغربية ، مثلما كان يفد إليها زعماء حركة الاستقلال المشرقية . . وكان الاستعمار الفرنسى يعمل جاهدا للمباعدة بين هذه البلاد العربية ومقوماتها القومية . ويفرض اللغة الفرنسية فى جميع مراحل التعليم . ويحارب اللغة العربية ما استطاع إلى ذلك سبيلا . ويبهمها بالقصور عن محاراة مطالب العصر والتعبير عن فتوحاته الحضارية . . وكانت هذه الدعاية تستند بعقول الكثيرين من زعماء المغرب العربى ، وكانت الصحافة الفرنسية غذاءهم العقلى اليومى . . وكانت الفوة سحيقة بينهم وبين الصحافة المصرية لايعرفون عنها قليلا ولا كثيرا ، بحكم العزلة التى ضربها الاستعمار على بلادهم تحقيقا لأهدافه العدوانية . .

ولهذا كان أشد ما أذهلهم فى مصر هو تقدم الصحيفة والكتاب العربيين لتلك الأيام . . وأعجبوا أشد الأعجاب بالسياسة والأهرام والجهاد والوادى وكوكب الشرق من الصحف اليومية . . مثلما أعجبوا أشد الأعجاب بالرسالة والثقافة والهلال والمقتطف من المجلات الأدبية والعلمية . . وعبروا عن إعجابهم بالسجود شكرا لله أن حمى مصر العروبة وازدهرت فى كنانها وصحفها لغة الضاد الخالدة .

■ وهكذا أثبتت مصر مقدرة اللغة العربية على التطور والتقدم ، كما أثبتت عالمية الإسلام وأنه دين البشرية إلى يوم الدين . . وأسقطت دعاوى المستعمرين والطامعين . .

وكانت المساندة الصحفية المصرية لحركات التحرير العربية فى مقدمة المساندات الأخوية الكثيرة التى قدمتها لحركات الاستقلال المشرقية والمغربية جميعا . .

وفى هذا المقام لاينبغى مطلقا أن نقابل بين الصحف العربية الأخرى ، والصحف المصرية العربية . . فالكتاب العرب الموهوبون قد اعتادوا اللجوء إلى مصر منذ القدم ، كما ازداد قدومهم إليها فى القرن التاسع عشر . . ووجدوا دائما فى جوها الفكرى ميدانا خصبا لمكاسبهم وتنميتها . . لكن المداخلات الأجنبية والمطامع الخارجية جعلتا الكثير من الصحافة العربية أداة عدوانية للهدم والتفريق بين العرب . . ومع ذلك فإن الروابط القومية رغم العوادى ، والحكمة المصرية فى مواجهة التحدى ، والنهج الصحو النزيه – كل ذلك جدير بأن يؤسس التضامن العربى على قواعد أصلب : قواعد السلام والحرية والتنمية .

●●●

وفى مجال التنمية الصحفية المصرية ، قد يستوقف النظر فى مشروع القانون الجديد موضوع رئيس التحرير ومعاملته معاملة الموظف ، بل أقل من معاملة غيره من الصحفيين بالنسبة للسن . فقد اشترط المشروع أن يكون رئيس التحرير عضوا مقيدا بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين . . مع استثناء رؤساء تحرير الصحف العلمية . . كما نص على أن يتولى اختيار مجلس التحرير الجمعية العامة للمؤسسة الصحفية القومية . . وهذه الجمعية مؤلفة من ٣٥ عضوا . . منهم ١٥ يمثلون بالنساوى الصحافة والادارة والعمال بالمؤسسة و ٢٠ عضوا يختارهم مجلس الشورى على أن يكون منهم أربعة من العاملين بذات المؤسسة .

وهنا يبدو أن أعضاء مجلس التحرير من المتعين أن ينالوا ثقة الناخبين . . وهذه الثقة فى أغلب الأحيان تقوم على الصلات الاجتماعية والروابط المشتركة ، وقلما تقوم على الكفاية والمقدرة السياسية والعلمية . . ومجلس التحرير مكمل لرئيس التحرير . . ومن المتعين أن يعبرا معا عن مدرسة فى الفكر السياسى ، وأن تكون لها المؤهلات العلمية والعملية التى تيسر هذا التعبير . . وللانتخاب محاذيره بالنسبة للإدارة والتحرير معا ، وتمام الاداء للعمل وهو أمر تنبهت له مشكورة الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى وأدخلت بعض التعديلات وإن لم تستكملها . .

وقد نرجع البصر إلى قواعد نهضتنا الصحفية القريبة . . ونستذكر أحمد لطفى السيد رئيس تحرير الجريدة ، وأمين الرافعى رئيس تحرير الأخبار ، والدكتور هيكل رئيس تحرير السياسة ، والدكتور طه حسين رئيس تحرير الوادى ، ومحمد توفيق دياب رئيس تحرير الجهاد وأحمد حافظ عوض رئيس تحرير كوكب الشرق ، وعبد القادر حمزة رئيس تحرير البلاغ ، وأحمد أمين رئيس تحرير الثقافة ، وأحمد حسن الزيات رئيس تحرير الرسالة . . وكانوا جميعا قادة فى السياسة والفكر ، ولم يكن أى منهم مقيدا بجدول الصحفيين ، ولم يخطر ببال أحد أن يعاملهم معاملة الموظفين . .

ومهما يكن من أمر فإن التنفيذ أهم من التشريع . . ومن الممكن للمجلس الأعلى للصحافة وللمؤسسات الصحفية أن تعمل بوسيلة أو أخرى لتحقيق الأهداف المرجوة جميعا . . كما أن تعديل القوانين على ضوء التجارب أمر ميسور ، بل هو محتوم بحكم المسار التشريعى السليم والصالح العام الوطنى .

■ وبعد ، فلقد وفر القانون للصحافة حقوقها ، والأمل كبير فى أن تؤدى واجباتها . . فكيف تتبوأ صحافتنا مكانتها القيادية فى عهدها المستقل الجديد ؟ وكيف تصبح صحافة رأى سليم وخبر نزيه وعلم وثقافة ؟ وكيف تؤدى دورها فى مرحلة التحول التاريخى ؟ .

إن لذلك حديثا آخر . .